



قائمة الاسئلة

النظم السياسية والقانون الدستوري-الأول-لأنظمة النفقة الخاصة والموازي- الشريعة والقانون-الفترة الرابعة-درجة الامتحان (80)

د/ عباس الشهاري ، د/ عبدالله الكانده ، د/ امين العيش ، د/ حمود عباد ، د/ ياسين الخرساني ، د/ فاضل السنباني

(1) مجموعة التطور الاكاديمي تؤكد على المدلول الاصطلاحي للقانون الدستوري دون الاختصار على المعنى اللغوي لأنها ترى ان الاصطلاحات القانونية لا يجوز الاختصار في تحديد المراد منها عند حدود المعنى اللغوي وحده

(1) + العبارة صحيحة

(2) - العبارة خاطئة

(2) ان الفقه لم يتردد في اعتبار قواعد القانون الدستوري قواعد قانونية ومما يقطع بالطبيعة القانونية لقواعد القانون الدستوري هو ان اغلبية الدول في الوقت الحاضر قد صارت تفرض الرقابة القضائية على دستورية القوانين ليصبح من حق القضاء اعدام القوانين المخالفة لاحكام الدستور

(1) + العبارة صحيحة

(2) - العبارة خاطئة

(3) الرقابة السياسية على دستورية القوانين هي رقابة وقائية تحول دون صدور القوانين التي يتبين قبل إصدارها انها تتضمن خروجاً على الدستور

(1) + العبارة صحيحة

(2) - العبارة خاطئة

(4) الرقابة السياسية تختص بها لجنة يختار أعضاؤها على نحو خاص بواسطة السلطة التشريعية او بالاشتراك مع السلطة التنفيذية

(1) + العبارة صحيحة

(2) - العبارة خاطئة

(5) الرقابة السياسية على دستورية القوانين معناها تولى السلطة القضائية فحص مشروع القوانين

(1) - العبارة صحيحة

(2) + العبارة خاطئة

(6) من صور الرقابة القضائية رقابة الامتناع وهي الرقابة عن طريق الدفع ومضمون هذه الرقابة ان القاضي اذا عرض عليه نزاع ما اثار فيه احد الخصوم ان قانوناً من القوانين لا يتماشى مع احكام الدستور النافذ فان القاضي يتحقق من ذلك فاذا استبان له ان القانون مطابق للدستور فانه لا يرفض الدفع الذي رفع به الخصم

(1) - العبارة صحيحة

(2) + العبارة خاطئة

(7) الحظر المؤبد او المطلق للدستور : ان ينص الدستور على منع تعديل احكامه لفترة معينة

(1) - العبارة صحيحة

(2) + العبارة خاطئة

(8) اخذ دستور عام 1970م بمبدأ الرئاسة الجماعية للدولة وتتكون من عدد لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن خمسة وهذا بخلاف ما كان عليه دستور عام 1964م حيث اخذ بالرئاسة الفردية

(1) + العبارة صحيحة

(2) - العبارة خاطئة

(9) ان دستور عام 1970م هو دستور " جامد " لان المادة (159) منه نصت على ان لتعديل أي مادة من مواد الدستور يجب ان يتقدم بطلب التعديل اكثر من نصف أعضاء مجلس الشورى

(1) + العبارة صحيحة

(2) - العبارة خاطئة

(10) اخذ دستور عام 1970م بمبدأ الحزبية واتبع نفس النهج الذي انتهجه دستور عام 1964م الملغي

(1) - العبارة صحيحة

(2) + العبارة خاطئة

(11) المدلول الشكلي للقانون الدستوري يقصد به تلك القواعد الأساسية التي تحتويها الوثيقة المعروفة بالدستور

(1) + العبارة صحيحة

(2) - العبارة خاطئة

(12) ان القانون الذي يصدر من الهيئة التشريعية يتضمن قواعد ذات طبيعة دستورية يمكن له ان يأتي بما يخالف الاحكام المقررة في الوثيقة الدستورية

(1) - العبارة صحيحة

(2) + العبارة خاطئة

(13) الدستور العرفي يبقى عرفياً حتى ولو تم تدوين قواعده في وثيقة مكتوبة لان هذا التدوين لا يعتبر تنفيذا لتلك القواعد طالما ان تلك القواعد لم تقن بعد أي تجمع بواسطة السلطة المختصة بالتشريع





- (1) + العبارة صحيحة
- (2) - العبارة خاطئة
- (14) الركن المادي للعرف معناه ان يتولد في الازهان الاعتقاد بان القاعدة العرفية قد صارت ملزمة وواجبة الاتباع
- (1) - العبارة صحيحة
- (2) + العبارة خاطئة
- (15) العرف المعدل بالإضافة هو العرف الذي يطلق عليه أيضا بعض الفقه الاعتياد على عدم تطبيق نص دستوري او يعرف أيضا (بعدم الاستعمال)
- (1) - العبارة صحيحة
- (2) + العبارة خاطئة
- (16) العرف المعدل بالحذف يوجد هذا النوع من العرف حيث تعمل قواعده على منح سلطة من سلطات الدولة حقوقا او اختصاصات لم يقرها الدستور لها
- (1) - العبارة صحيحة
- (2) + العبارة خاطئة
- (17) ان الدستور الذي يصدر بطريق الاستفتاء الشعبي يبتدى في السريات منذ اعلان نتيجة الاستفتاء الشعبي
- (1) + العبارة صحيحة
- (2) - العبارة خاطئة
- (18) ان القانون العادي الذي ينظم مسائل دستورية بطبيعتها والذي يصدر من السلطة التشريعية مثل قانون الانتخابات التي تصدر في اغلبية الدول مثل هذه القوانين لا تنطبق بشأنها القواعد العامة لأصول القانون
- (1) - العبارة صحيحة
- (2) + العبارة خاطئة
- (19) في رقابة الامتناع فان القانون الذي امتنع القاضي عن تطبيقه وقال فيه كلمته بانه غير دستوري لا يظل ساريا وناظرا خارج دائرة هذا النزاع
- (1) - العبارة صحيحة
- (2) + العبارة خاطئة
- (20) تنهض الأساليب الديمقراطية في وضع الدساتير على أساس انفراد الشعب صاحب السيادة بوضع دستوره دون مشاركة الحكام
- (1) + العبارة صحيحة
- (2) - العبارة خاطئة
- (21) نظام الأغلبية البسيطة في الانتخابات يطلق عليه أيضا :
- (1) + نظام الدورة الواحدة
- (2) - نظام الدورتين
- (22) نظام التمثيل النسبي في الانتخابات يطبق مع :
- (1) - الدائرة الفردية
- (2) + نظام القائمة
- (23) لرئيس الجمهورية في النظام الرئاسي الحق في :
- (1) - حل البرلمان
- (2) - الدعوة لانتخابات مبكرة
- (3) + لا شيء مما ذكر
- (24) في النظام السياسي شبه الرئاسي (اليمن مثلا) يقترح مشاريع القوانين :
- (1) - رئيس الجمهورية
- (2) + الحكومة
- (25) وجدت اراء ثلاث في التكييف القانوني للانتخابات فأى هذه الآراء صحيحة ومعمولا به فليل ان الانتخاب :
- (1) - حق شخصي
- (2) - وظيفة اجتماعية
- (3) + سلطة قانونية
- (26) النظام السياسي الذي تتركز فيه السلطة في البرلمان وتتبعه السلطة التنفيذية هو :
- (1) - النظام السياسي الرئاسي
- (2) - النظام السياسي البرلماني
- (3) + النظام السياسي المجلسي
- (27) النظام السياسي الذي تكون فيه السلطة التنفيذية ثنائية (رئاسة دولة وحكومة) هو :
- (1) - النظام السياسي شبه الرئاسي
- (2) - النظام السياسي البرلماني





- (3) - النظام السياسي المختلط
- (4) + جميع ما ذكر
- (28) حين تتعدد الدساتير والسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية على مستوى الدولة وتتعدد كذلك القوانين على المستوى المركزي والمجلسي يكون شكل الدولة :
- (1) + اتحادية (فيدرالية)
- (2) - موحدة (بسيطة)
- (29) في اليمن يتقدم المرشحون للانتخابات الرئاسية للفوز بمنصب رئيس الجمهورية بطلبات الترشيح الى :
- (1) - اللجنة العليا للانتخابات
- (2) + رئيس مجلس النواب
- (30) عدم حصول أي حزب على الأغلبية في الانتخابات النيابية يؤدي ذلك الى تشكيل حكومة تسمى :
- (1) + حكومة ائتلافية
- (2) - حكومة كفاءات
- (3) - حكومة وحدة وطنية
- (31) لرئيس الجمهورية في اليمن الحق في الدعوة الى انتخابات نيابية مبكرة دون حاجة الى استفتاء اذا لم :
- (1) - تقض الانتخابات الى اغلبية وتعذر تشكيل حكومة ائتلاف
- (2) - اذا حجب مجلس النواب الثقة عن الحكومة لمرتين متتاليتين
- (3) - اذا سحب مجلس النواب الثقة من الحكومة لمرتين متتاليتين في سنتين متتاليتين
- (4) + جميع ما ذكر
- (32) يرأس لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن :
- (1) + وزير الدولة لشؤون مجلس النواب
- (2) - وزير العدل
- (3) - وزير الداخلية
- (33) الهيئة التنفيذية والإدارية للدولة في اليمن وفقا للدستور هي :
- (1) - رئاسة الجمهورية
- (2) + مجلس الوزراء (الحكومة)
- (34) وزير الدولة لشؤون مجلس النواب ووزير الداخلية ووزير العدل اعضاء في لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية:
- (1) + بحكم مناصبهم
- (2) - يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية
- (35) طلب تأسيس أي حزب سياسي يقدم الى لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية ويشترط ان يكون الطالب موقعا عليه من عدد لا يقل عن :
- (1) - الفين وخمسمائة عضو مؤسس
- (2) + خمسة وسبعون عضوا مؤسسا
- (36) الشعب السياسي هو جمهور الناخبين الذين يحق لهم المشاركة في الانتخابات العامة (الرئاسية ، مجلس النواب) والمحلية (المجالس المحلية)
- (1) + العبارة صحيحة
- (2) - العبارة خاطئة
- (37) اطراف العقد عند جون لوك هم الافراد والحاكم
- (1) + العبارة صحيحة
- (2) - العبارة خاطئة
- (38) الاعتراف الدولي لا ينشئ الدولة وانما يقرر واقعه وبالتالي ليس شرطا او ركنا من اركان الدولة
- (1) + العبارة صحيحة
- (2) - العبارة خاطئة
- (39) الجهة المخولة دستورا عن تطبيق القوانين والرقابة عليها والفصل في المنازعات هي :
- (1) - مجلس الوزراء (الحكومة)
- (2) + مجلس القضاء (السلطة القضائية)
- (40) التسجيل في قوائم الناخبين يعتبر شرطا لـ :
- (1) + ممارسة الحق في الانتخاب
- (2) - تأكيد التمتع بحق الانتخاب

